



كلية : الاداب

القسم او الفرع : اللغة العربية

المرحلة: الثانية

أستاذ المادة : م.م. آيات عبد الكريم محمود

اسم المادة باللغة العربية : نحو

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Grammar

اسم الحاضرة الخامسة عشر باللغة العربية: المفعول به

اسم المحاضرة الخامسة عشر باللغة الإنكليزية :

المَفْعُولُ بِهِ
حكم اتصال الفاعل ، والمفعول بالفعل
وانفصالهما عنه
وحكم تقديم المفعول على الفعل

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

- عرّف المفعول به ، وما أقسامه ؟
- المفعول به ، هو : اسم دلّ على شيء وقع عليه فعل الفاعل إثباتاً ، أو نفيًا . فالإثبات ، نحو : كتبتُ
الواجب ، والتّفي ، نحو : ما كتبتُ الواجب .
والمفعول به قسمان : ١- صريح ٢- غير صريح .
١- الصريح قسمان :
أ- ظاهر ، نحو : كتبتُ الواجب ، ونحو : أكل عليّ الطعام .
ب- ضمير ، نحو : أكرمتك وأكرمتهم ، ونحو قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ .
٢- غير صريح ، وهو قسمان :
أ- مؤوّل بمصدر ، نحو : عرفتُ أنّك ناجحٌ . فالمصدر المؤوّل (أنّك ناجح) في محل نصب مفعول
به ، والتقدير : عرفتُ نجاحك .
ب- جار ومجرور ، نحو : أمسكت بيدك . فالجار والمجرور (بيدك) مفعول به غير صريح ؛ لأنه
وقع بمعنى المفعول ، ونحو : نظرت إلى الجليل ، ونحو : غَضِبَ المدرسُ على الطالب .
وقد يسقط حرف الجر فينتصب المجرور على أنه مفعول به ، ويُسمّى (المنصوب على نزع
الخافض) نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ (أي : من قومه) ، وكما في قول
الشاعر :
تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامَكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامٌ .
والأصل : تمرّون بالديار .

- ما حكم اتصال الفاعل ، والمفعول بالفعل ؟
- الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينهما فاصل ؛ لأنّه كالجزء منه ؛ ولذلك يُسكّن له
آخر الفعل إن كان الفاعل ضمير متكلم ، أو مخاطب ، نحو : ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتُ ؛ وإنما سُكِّنَ

لكراهة توالي أربع متحركات، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة ؛ فدلّ ذلك على أنّ الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة .

والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل. ويجوز تقديم المفعول على الفاعل، نحو: ضرب زيداً عمرو . وهذا هو معنى قول الناظم : " وقد يُجاء بخلاف الأصل " .

- ما حكم تقديم المفعول على الفعل ؟

- تقديم المفعول على الفعل له حكمان : ١- واجب ٢- جائز .

١- يجب تقديمه في ثلاثة مواضع ، هي :

أ- إذا كان المفعول واحداً من الأشياء التي يجب لها الصدارة ، كأسماء الاستفهام، نحو قوله تعالى :

﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾ ونحو قولك : مَنْ أَكْرَمْتِ؟ وَمَا فَعَلْتَ؟ وكأسماء الشرط، نحو قوله

تعالى: ﴿ مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾ ونحو قولك : أَيُّهُمْ تُكْرِمُ أَكْرَمُ . أو يكون المفعول (كم)
الخبريّة ، نحو : كم عبدٍ ملكت .

ب- أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً لو تأخّر لَلَزِم اتّصاله ، نحو قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾

فإياك: مفعول به مقدم لو تأخر المفعول لكان ضميراً متصلاً ؛ تقول : نعبدُك ، وهذا بخلاف قولك :
الدرهم إياه أعطيتُك، فإنه لا يجب هنا تقديم المفعول (إياه) لأَنَّك لو أَخَرْتَه لجاز اتّصاله ، وانفصاله؛
تقول : الدرهم أعطيتُكه ، وأعطيتُك إياه . أمّا في (نعبدك) فيلزم الاتصال .

أن يكون العامل في المفعول واقعا في جواب أمّا ، وليس هناك فاصل بين أمّا وجوابها إلاّ المفعول
به المقدم على فعله سواء كانت أمّا مذكورة في الكلام ، أم مقدّرة . فمثال المذكورة قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا

الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٦﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ فاليتيم ، والسائل : مفعولان مقدّمان على عاملهما (تقهر،
وتنهر) وهذان العاملان واقعان جواباً لأمّا المذكورة في الكلام ، وليس هناك فاصل بين أمّا والعامل

إلاّ المفعول به. ومثال أمّا المقدّرة قوله تعالى : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ . فإن وُجد فاصل بين أمّا ، والفعل

غير المفعول به لم يجب تقديم المفعول على الفعل ، نحو : أمّا اليومَ فاكتبْ واجبِكَ . فالمفعول
واجبك : متأخّر ولا يجب تقديمه بسبب الفصل بكلمة (اليوم) بين أمّا والعامل (اكتبْ) .

٢- يجوز تقديمه ، وتأخيرهُ ، نحو: ضرب زيدٌ عمراً ؛ فنقول: عمراً ضرب زيدٌ.

- ما المواضع التي يمتنع فيها تقديم المفعول على الفعل ؟

- يمتنع تقديم المفعول على الفعل في المواضع الآتية :

- ١- إذا كان المفعول مصدراً مؤولاً من أنَّ المؤكدة ومعموليهما ، مُخَفَّفة كانت ، أو مُشَدَّدة ، نحو : عرفتُ أَنَّكَ فاضلٌ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن لَّنْ نَحْصُوهُ ﴾ فتأخير المفعول هنا واجب إلا إذا تقدّمت عليه (أَمَّا) نحو : أَمَّا أَنْكَ فاضلٌ فعرفتُ .
- ٢- إذا كان عامله فعل التّعجب ، نحو : ما أحسنَ زيداً !
- ٣- إذا كان عامله صلة لحرف مصدري ناصب ، كأن ، وكى ، نحو : يعجبني أن نضربَ زيداً ، ونحو : جئتُ كي أضربَ زيداً ، فإن كان الحرف المصدري غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل ، نحو : ودِدْتُ لو تضربُ زيداً ، ويجوز : ودِدْتُ لو زيداً تضربُ ؛ لأن (لو) ليست حرف نصب ، وكذلك قولك : يعجبني ما تضربُ زيداً ، فيجوز أن تقول : يعجبني ما زيداً تضربُ ؛ لأن (ما) حرف غير ناصب .
- ٤- إذا كان عامله مجزوماً ، نحو : لم تضربُ زيداً ، ولا يجوز : لم زيداً تضربُ ، إلا إذا قدّمت المفعول على الجازم ، نحو : زيداً لم تضربُ ، فهذا جائز .
- ٥- إذا كان عامله منصوباً بـ (لن) عند الجمهور ، أو بـ (إذن) عند غير الكسائي ، نحو : لن أضربَ زيداً ، ونحو : إذن أكرمَ المجتهدَ .
- ولا يجوز أن تقول : لن زيداً أضربُ ، كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول : إذن المجتهدَ أكرمَ ، وأجازه الكسائي .

وجوب تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول

وَأَخَّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ

- ما المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ؟
- يجب تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول في المواضع الآتية :
- ١- إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً غير محصور ، نحو : ضربت زيداً . فالفاعل هنا ضمير ولا حَصَرَ فيه ؛ ولذلك يجب تقديمه .
- فإن كان الفاعل ضميراً محصوراً وجب تأخيره ، نحو : ما ضرب زيداً إلا أنا .
- ٢- إذا كان الفاعل ، والمفعول ضميرين ، ولا حصر في أحدهما ، نحو : أكرمتُهُ . فيجب تقديم الفاعل (التاء) على المفعول (الهاء) لأنهما ضميران ، ولا حصر في أحدهما .
- ٣- إذا كان المفعول محصوراً بـ (إلا ، أو إنَّما) نحو : ما ضرب زيداً إلا عمراً ، ونحو : إنَّما ضرب زيدٌ عمراً . فيجب تقديم الفاعل (زيدٌ) لأن المفعول به محصور .
- * المحصور بـ (إنَّما) يكون مؤخراً وجوباً ، والمحصور بـ (إلا) يكون واقعاً بعد إلا . *
- ٤- إذا خيف التباس أحدهما بالآخر ، ولم تُوجد قرينة تُبَيِّنُ الفاعل من المفعول ، نحو : ضرب موسى عيسى ، فيجب هنا أن يكون موسى هو الفاعل ، ونحو : أكرمَ ابني أخي . وهذا هو مذهب الجمهور ،

وذكر ابن الحاج جواز تقديم المفعول في هذه الأمثلة ونحوها ؛ وذلك لأن للعرب غرض في الالتباس كما لهم غرض في التبيين ، والإفهام .

وقد أخطأ ابن الحاج الجادة في قوله هذا إذ لا يمكن أن يكون الإلباس من مقاصد البلغاء ؛ لأن من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ، ولم توضع اللغة إلا للإفهام.

ويجوز تقديم المفعول ، وتأخير الفاعل ، وإذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول . وهذا معنى قوله : " وأخر المفعول إن لبس حذر " وذلك نحو : أكل الكُمثرى موسى . والقرينة نوعان :

أ- معنوية ، نحو : أكل التفاحة موسى ، ونحو : أرضعت الصغرى الكبرى ؛ إذ لا يصح أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى ، كما لا يصح أن يكون موسى مأكولاً والتفاحة هي الأكل ؛ ولذلك جاز تقديم المفعول ، وتأخير الفاعل .

ب- لفظية ، وهي ثلاثة أنواع :

أ- أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب ، نحو : ضرب موسى العاقل عيسى ، فإن (العاقل) نعت لموسى ، فإذا رفع كان موسى فاعلاً ، وإذا نُصب كان موسى مفعولاً مقدماً .

ب- أن يتصل بالمتقدم منهما ضمير يعود على المتأخر ، نحو : ضرب غلامه موسى ، فهنا يتعين أن يكون (غلامه) مفعولاً ؛ إذ لو جعلته فاعلاً ، وموسى مفعولاً لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهذا لا يجوز ، بخلاف ما لو جعلته مفعولاً فإن الضمير حينئذ يعود على متأخر لفظاً متقدماً رتبة وهذا جائز ، فيجوز أن تقول : ضرب موسى غلامه .

ج- أن يكون أحدهما مؤنثاً ، وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث ، نحو : أكرمت موسى سلمى ، وهنا يجوز تقديم المفعول ، وتأخير الفاعل .

تأخير الفاعل ، أو المفعول وجوباً

وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرَ أَخْرَ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرَ

- ما الموضع الذي يجب فيه تأخير الفاعل ، أو المفعول وجوباً ؟

- يجب تأخير أحدهما إذا كان محصوراً سواء أكان محصوراً بـ (ما ، وإلا) أو بـ (إنما) فمثال الفاعل المحصور بـ (إلا) : ما ضربَ عمرأً إلا زيدُ ، ومثال المفعول المحصور بـ (إلا) : ما ضربَ زيدُ إلا عمرأً ؛ ومثال الفاعل المحصور بـ (إنما) : إنما ضربَ عمرأً زيدُ ، ومثال المفعول المحصور بـ (إنما) : إنما ضربَ زيدُ عمرأً . فالمحصور منهما يجب تأخير الفاعل .

- هل يجوز تقديم الفاعل على المفعول ، أو المفعول على الفاعل إذا كان أحدهما محصوراً ؟

- أجاز بعض النحاة تقديم أحدهما على الآخر إذا كان الحصر بـ (إلا) لأن المحصور بالإلا يُعرف بكونه واقعاً بعد إلا ، فلا يحقّ على أحدٍ أنه هو المحصور . فمثال تقديم الفاعل المحصور جوازاً ،

قولك: ما ضرب إلا زيدٌ عمراً. ومثال تقديم المفعول المحصور جوازاً، قولك: ما ضرب إلا عمراً زيدٌ .

أما المحصور بـ (إنما) فلا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه ؛ لأنه لا يظهر ولا يُعرفُ بكونه محصوراً إلا بتأخيرهِ .

- اذكر الخلاف في مسألة جواز تقديم المحصور بإلا .

- في هذه المسألة ثلاثة مذاهب ، هي :

١- مذهب أكثر البصريين ، والفراء ، وابن الأنباري : إن كان المحصور فاعلاً امتنع تقديمه ، فلا يجوز : ما ضرب إلا زيدٌ عمراً ، وأما قول الشاعر :

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا ، فَإِنَّ (ما) اسم موصول في محل نصب مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : فلم يدْرِ إِلَّا اللَّهُ دَرَى مَا هَيَّجَتْ لَنَا ، وعلى هذا فلم يتقدّم الفاعل المحصور على المفعول ؛ لأن هذا المفعول ليس مفعولاً للفعل المذكور (يَدْرِ) .

أما إذا كان المحصور مفعولاً جاز تقديمه، نحو: ما ضرب إلا عمراً زيدٌ، ونحو: ما أكرم خالداً إلا سعيدٌ .

٢- مذهب الكسائي : يجوز تقديم المحصور بإلاً فاعلاً كان ، أو مفعولاً ، واستشهد بالبيت السابق : فلم يدْرِ إِلَّا اللَّهُ ما هَيَّجَتْ لَنَا ، فقد قدّم الشاعر الفاعل (الله) وهو محصور بإلاً على المفعول (ما) .

٣- مذهب بعض البصريين ، واختاره الجزولي ، والشَّوْبِين : لا يجوز تقديم المحصور بـ إلا فاعلاً كان ، أو مفعولاً ؛ خوفاً من الوقوع في اللبس .

تقديم المفعول على الفاعل

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ نُورُهُ الشَّجَرُ

- ما المواضع التي يجب فيها تقديم المفعول على الفاعل ؟

- يجب ذلك في المواضع الآتية :

١- إذا اشتمل الفاعل على ضمير يعود إلى المفعول ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ فـالمفعول (إبراهيم) واجب التقديم ؛ لأن الفاعل (رَبُّهُ) اشتمل على ضمير يعود إلى المفعول المتقدّم لفظاً والمتأخّر رتبة .

٢- إذا كان الفاعل محصوراً بـ (إلا ، أو إنما) كما تقدم في س ٦ .

ومثال ذلك : ما ضرب عمراً إلا زيدٌ ، ونحو : إنما ضرب عمراً زيدٌ . فـالمفعول في المثالين واجب التقديم ؛ لأن الفاعل محصور في المثالين .

٣- إذا كان المفعول ضميراً متصلاً ، والفاعل اسماً ظاهراً ، نحو: أكرمني عليٌّ .

فـالمفعول (ياء المتكلم) واجب التقديم ؛ لأنه ضمير نصب متصل ، والفاعل اسم ظاهر .

- ما مراد الناظم بقوله : شاع نحو : خاف ربّه عمر ؟
 - مراده أنّ الشائع في لسان العرب : تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر ، ومثّل لذلك بقول العرب : خاف ربّه عمرُ .
 فرّبّه : مفعول ، وهو مشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل (عمر) وهو متأخر لفظاً . وجاز ذلك ؛ لأنّ الفاعل رتبته التقديم ، فالضمير قد عاد إلى متقدم في الرتبة ، وإن كان متأخراً في اللفظ .

- ما معنى قولهم : ضمير عائد إلى متأخر في اللفظ متقدّم في الرتبة ؟
 - الأصل أن الفاعل يتقدّم على المفعول ؛ فنقول : إنه متقدم لفظاً ورتبه ، نحو : كتب عليّ الدرس . فعليّ : فاعل متقدم في اللفظ والرتبة ؛ لأنه جاء على الأصل من حيث اللفظ والترتيب ، وكذلك الحال بالنسبة للمفعول ، فالأصل أنه متأخر لفظاً ورتبة . فإذا تقدّم المفعول ، وتأخر الفاعل ، نحو خاف ربّه عمرُ ؛ قلنا : إنّ المفعول متقدّم لفظاً متأخر رتبة ، والفاعل متأخر لفظاً متقدم رتبة ؛ ولذلك نقول في هذا المثال: إنّ الضمير في المفعول (ربّه) عائد إلى متأخر لفظاً متقدّم رتبة؛ لأن لفظ الفاعل (عمرُ) متأخر ولكن ترتيبه حسب الأصل التقدّم.

- ما حكم عود الضمير من الفاعل إلى المفعول ، والعكس ؟
 ١- عود الضمير من المتأخر إلى المتقدّم جائز بالإجماع سواء كان المتأخر فاعلاً ، أم مفعولاً .
 فمثال عود الضمير من الفاعل المتأخر إلى المفعول المتقدّم قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ فالضمير في الفاعل (ربّه) عائد إلى المفعول المتقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير .

ومثال عود الضمير من المفعول المتأخر إلى الفاعل المتقدم ، قولك : قرأ الطالبُ درسه . فالضمير في المفعول عائد إلى الفاعل المتقدّم لفظاً ورتبة ، وهذا هو الأصل في الضمير العائد ؛ لأنّ الضمير لابدّ أن يعود إلى متقدم سواء كان متقدماً في اللفظ والرتبة ، كما في المثال الأخير ، أم كان متقدماً في اللفظ فقط ، كما في الآية الكريمة ، أم كان متقدماً في الرتبة فقط ، كما في قولهم : خاف ربّه عمرُ ، ولا يعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة .

٢- عود الضمير من المفعول المتقدّم إلى الفاعل المتأخر فيه تفصيل :
 أ- إذا عاد الضمير من المفعول المتقدم إلى الفاعل المتأخر جاز ذلك بالإجماع ، وهذا هو الشائع في لسان العرب ، نحو : خاف ربّه عمرُ ؛ لأنّ الفاعل رتبته التقديم ، فيكون الضمير قد عاد إلى متقدّم في الرتبة ، وإن كان متأخراً في اللفظ .

وإذا عاد الضمير من المفعول المتقدّم إلى ما اتّصل بالفاعل ، نحو : ضرب غلامها جَارُ هندی ، ففي هذه المسألة خلاف ، قيل : لا يجوز ، وقيل : يجوز - وهو الصحيح - ذلك لأنّ الضمير في المفعول المتقدّم (غلامها) يرجع إلى (هند) ولفظ هند متصل بالفاعل (جَارُ) والفاعل رتبته التقديم ، والمتصل بالمتقدّم متقدّم فكأن الضمير في المفعول عائد إلى الفاعل نفسه .

ب- إذا عاد الضمير من الفاعل المتقدّم إلى المفعول المتأخر ، نحو : قرأ صاحبه الكتاب ، فلا يجوز عند جمهور النحويين . وهذا هو المراد من قول الناظم :

"وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ" ؛ لأن الضمير المتصل بالفاعل (نوره) عائد إلى المفعول المتأخر لفظاً ورتبة ، وهذا ممتنع ، ويجب حينئذ تقديم المفعول .
وأجاز ذلك الأخفش ، وتابعه أبو عبد الله الطَّوَال ، وابن جني ، وابن مالك .
أما الجمهور فلا يجيزون ذلك وما ورد من شواهد تأوّلوه . (سيأتي بيان هذه الشواهد في س ١٤) .
ج- إذا كان الضمير المتصل بالفاعل يعود إلى ما اتصل بالمفعول المتأخر ، نحو :
ضربَ بعلها صاحبَ هندٍ ، فهذه المسألة ممتنعة بالإجماع ؛ لأن الضمير في
الفاعل (بعلها) عائد إلى (هند) ولفظ هند متصل بالمفعول (صاحب) المتأخر لفظاً ورتبة .